تعلق في الازل بوجوده فيما لا يزال فيكون حادثا
فيه البتة الرابع ان علة الاحتياج الى المرجح اذا كانت
هو الحدوث دون الامكان يلزم كون كل من الصفات
القديمة له تعالى واجبا لذاتها لا لذات الله تعالى مع ان
كلا منها ممكنة في نفسها وواجبة لذاته تعالى والتزام
ذلك كما هو ظاهر بعض الكلمات الصادرة عن بعض
علماء اهل السنة والجماعة بعيد جدا فان قيل الممكن ما
لا يلزم من فرض وقوعه ولا من فرض عدمه محال
وكل من هذه الصفات يلزم من فرض عدمه محال
فلا يكون ممكنا قلنا ان كون كل ممكن كذلك ليس بمسلم
لان تلك الصفات ان كانت قائمة بذواتها مع كونها
قديمة وواجبة لذواتها يلزم تعدد ذوات القدماء
وهو محال وان كانت قائمة بذات الله تعالى يلزم احتياج
كل منها اليه تعالى وكل محتاج ممكن فتكون ممكنة مع ان
كون كل منها مما يلزم من فرض عدمه محال محل بحث
يوجب بسط مقدمات لا يليق ايرادها في هذا المقام
وان قيل ان الافتقار غير موجود والا ليكون صفة موجودة
قائمة بالممكن فيكون ممكنا حادثا فيكون له افتقار آخر
هو حادث ايضا فيلزم التسلسل في الجداء في الامور
الموجودة في الخارج وهو محال فنعين انه غير موجود
فلا يكون الممكن مطلقا سواء كان حادثا او غير حادث
مفتقرا الى المرجح والا ليكون الافتقار اليه ثابتا له
وثبوته له اخص من ثبوته في نفسه وصدق الاخص
يستلزم صدق الاعم سواء كان حادثا او غير حادث

الى المرجح

الى المرجح فلا يتصور القول بان علة الاحتياج الى المرجح هو
الحدوث دون الامكان بل لا يتصور النزاع فيذلك قلنا
لا يلزم من وجود افتقار الممكن وجود افتقار الافتقار و
لا يلزم ايضا من كون الافتقار غير موجود في الخارج ان لا
يكون الممكن مفتقرا الى المرجح لانه لا يلزم من كون الوصف
امرا اعتباريا ان لا يكون الشيء موصوفا به كما ان القول
بان العدم ليس امرا ثبوتيا لا يستلزم ان لا يكون الشيء معدوما
والحاصل ان ثبوت الشيء للشيء في الخارج لا يقتضي ثبوت ذلك
الشيء الاول في الخارج الا ترى الى ان زيدا مثلا موجود في الخارج
مع ان الوجود ليس بموجود فيه والا يلزم التسلسل في تلك الوجودات
فان قيل ان العدم غير محتاج الى العلة فاذا كان الافتقار غير
موجود في الخارج فلا يتصور له علة فضلا عن كونها حدوث
الممكن قلنا لا شك ان عدم العلة التامة لوجود شيء علة
لعدم ذلك الشيء مطلقا سواء كان ذلك العدم عدما سابقا
او عدما لاحقا الخامس ان الافتقار الى المرجح متقدم على الحدوث
فكيف يكون علة للافتقار وجوابه ان الممكن مفتقر الى المرجح
لوجوده في الخارج قول المحشي الحدوث دون الامكان وذلك
لان علة الاحتياج الى المرجح لو كانت امكان الشيء لزم كون
العدم محتاجا الى المرجح المؤثر واللازم باطل فكذا الملزوم
كذا قالوا فيه تأمل قول المحشي وعن الثالث يعني ان وجود
الاختيار في العبد ومقدورية الفعل بقدرته على وجه التعلق
به دون التأثير فيه كاف في الشرعي دون العقلي بناء على
ان المعتزلة ذهبوا الى ان العبد اذا لم يكن مستقلا بفعله
بتأثير قدرته فيه لقبح التكليف به عقلا قول المحشي
وعن الرابع لا يقال يجوز ان يكون ما يجب الفعل عنده

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)